عنوان المقال : في بعض إشكاليات الدولة الحديثة في الوطن العربي.

الأستاذ مرضي مصطفى استاد محاضر قسم ا-جامعة وهران2(محمد بن احمد)

بلعباس الهواري جامعة وهران2 (محمد بن احمد)

ملخص:

هل قدر الدولة العربية أن تبقى أسيرة الإشكالات المثارة؟ كما ولدت الدولة الحديثة في الغرب من رحم الأزمات فيمكن للعرب أن يقيموا دولة على أنقاض الهموم والمعوقات. الأمر ليس يسيرا لكنه ليس مستحيلا إذا توافرت النية السياسية والاجتماعية الصادقة. فبناء دولة عصرية قوية لا تزول بزوال الرجال بالتعبير البومديني يتطلب تضافر الجهود والتضحيات والعمل البصير وقبل ذلك وضع مشروع يؤمن الجميع به. إصلاح الدولة يبدأ بإصلاح أجهزتها وأنظمتها والأهم إصلاح الانسان وتوعيته وتحسين معيشته ومراعاة كرامته وحقوقه لنجعل منه في الأخير المدافع الأول عن هذه الدولة لأنه يحس أنه يمتلكها ويحس بها كما تحس به. حل الاشكالات السابقة خطوة ضرورية لبناء دولة الحق والعدل.

Résumé

L'Etat arabe est il otage des problématique sus cites comme L'Etat moderne en occident est né dans l'utérus des crises, les arabes peuvent eux aussi reconstruire un Etat au dessus des décombres et les obstacles. Ce n'est pas facile mais possible s'il aura la volonté politique et sociale sincère .l'instauration d'un Etat fort moderne exige l'émaillage des efforts et des sacrifices, et avant tout mettre un projet que tout le monde y croient.la reforme de l'Etat commence par la reforme de ses institutions, et avant tout la reforme et la sensibilisation de l'homme, l'amelioration de sa condition de vie, pour qu'il soit y fidèle.la résolution des problématiques sus cités est pas utile pour la construction de l'Etat de droit.

الكلمات المفتاحية :الشرعية.الديمقراطية.المجتمع المدني. حقوق الانسان. المواطنة

1 - **تمهيد:** حينما نقول إشكالية فنقصد بذلك وجود مسألة أو أزمة تجابه مجتمعا معينا أو سلطة ونظاما سياسيا، هذه الاشكاليات تفرض كيفيات لتصورها ومن ثم إيجاد الحلول لها كنتيجة طبيعية

لذلك. إن الظروف التاريخية وتطور وظائف الدولة والتغيرات التي طرأت على المجتمع العربي بعد استقلاله عن الهيمنة الأجنبية وحلول الدولة الوطنية محل السلطة المحتلة وما رافق تأسيسها و مشاريعها من مخاض أليم عوامل ساهمت في ظهور بعض الأزمات وطرح أسئلة بقيت بدون إجابة أو أجلت الاجابة عنها مما عقد هذه الاشكاليات أكثر وجعل عصرنا نحن العرب هو عصر الأزمة الدائمة(1).

2 - الإشكالية :

لماذا تحولت الدولة إلى إشكالية بعدما كانت حلا وضرورة تاريخية وإنسانية؟

إذا كان وراء نشأة الدولة القومية في أوربا حركة اجتماعية وفكرية فإنها في العالم العربي الاسلامي جاءت كرد فعل دفاعي ضد التدخل الأجنبي. الصدمة الاستعمارية أبهرت المفكرين الاصلاحيين في القرن الثامن عشر(**ابن أبي الضياف، خير الدين التونسي، الكواكبي ،عبده ،الافغاني)** وجعلتهم يطرحون سؤالا خطيرا حول مصدر قوة البلاد الأوربية؟ وقبله سؤال آخر لا يقل خطورة عنه وهو: ما سر انحطاط العرب و المسلمين؟ أو تساؤل **شكيب أرسلان** "لماذا تأخر العرب والمسلمين وتقدم غيرهم؟

لقد كانت عملية التفكير والإجابة حول هذه التساؤلات قائمة حسب الثنائيات المفاهيمية: التقدم/التأخر، التمدن/ الانحطاط، الاستبداد/الديمقراطية جعلت هؤلاء المفكرين يعتبرون أن قوة الأوربيين ترجع بالدرجة الأولى إلى تنظيم محكم للدولة ولقوة النظام السياسي المجسد المادي لها، لذا فإن جوهر الاصلاح سياسي بالدرجة الأولى و تحديث نظام الدولة(2) نظام كامل لا يكتفي بإصلاح مؤسسة دون أخرى بل هي استراتيجية تشمل الجيش وإصلاح نظام التعليم والمالية(النظام الجباية)واصلاح المؤسسات السياسية وترسخ مفهوم المواطنة كحافز للدفاع وشعور بالانتماء للوطن وارتباط حقيقي بالمجتمع المدني ولن ينجح ذلك إلا إذا احترمت حقوق الانسان أي تكون المرجعية هي دولة القانون.

فقد ورث جهاز الدولة الوطنية في هذه المجتمعات، بعد استقلالها، هياكل الدولة الاستعمارية واستهدف ضبط المجتمع واستكمال التحرر السياسي بنظيره الاقتصادي عبر تنمية اقتصادية واجتماعية مستجيبة لانتظارات وآمال شرائح شعبية واسعة تضررت من سياسات الاحتلال الأجنبي وتحطيمه للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والهوياتية (الدين واللغة والعادات) للمجتعات العربية والاسلامية.

حملت الدولة المستقلة على عاتقها مهام جسام ووظائف لم تكن تقوم بها الدولة التقليدية بشكل عام حيث لم تكن مطالبة بتعميم المرافق والخدمات والمصالح وتوفير وإشباع جميع حاجات المجتمع. وجدت الدولة المستقلة نفسها في ظل الارث الثقيل الذي ورثه من الحقبة الاستعمارية مطالبة بأن تقوم بدور الرعاية والكفالة العامة(3)أي توفير التجهيزات العمومية والتوظيف العام والتعليم والصحة والدفاع وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

هذه المهام أدت إلى تضخم جهاز الدولة عبر انتشاره وتغلغله في المجتمع(الدولة الشمولية أو الكليانية)واتساع المجال العمومي على حساب الحياة الشخصية وعلى حساب الروابط الجماعية التقليدية. فإن تدخلها الشامل في قطاعات الحياة الاجتماعية بغية حل المشاكل الطارئة والمتراكمة جعل الافراد والجماعات عالة أكثر فأكثر على الدولة خصوصا بعد تفكك تنظيمات المجتمع التقليدي التي كانت تؤطر النشاط الاقتصادي والثقافي والديني لأفراده بما توفره من تعاضد وحماية مما جعل هؤلاء يلجؤون للدولة للتكفل بمطالبهم المتعددة والمتنوعة.

إن آثار هذا الحضور الشامل والدائم للدولة داخل المجتمع ولّد إشكالات مزمنة، ارتأينا أن نختار بعضا منها لأهميته في تحليل العلاقة بين المجتمع والدولة في العالم العربي ومن هذه الإشكالات: **الشرعية، المواطنة، المجتمع المدني، والديمقراطية.**

أ -الشرعية:

ارتبط مفهوم الشرعية في أحيان كثيرة بمرحلة التأسيس أو ما بعدها حينما تنقلب جماعة غير شرعية على نظام شرعي باسم شرعية تدعيها. اعتماد السلطة اعتمادا كليا على القوة لا يغنيها عن البحث عن مبررات مقبولة يقبلها الرأي العام الداخلي خصوصا في فترات الأزمات حيث تتماهى السلط الجديدة مع مطالب وطموحات المجتمع. تصبح الشرعية ومبرراتها إيديولوجيا مسيطرة تقوم بمهمة التأثير السياسي(بولنتزاس-4-) عبر بث فكرة وترسيخ إيمان لدى الأكثرية حول مصدر السلطة في المجتمع ومن يمارسها وكيفية انتقالها. إن قبول هذه الفكرة والإيمان بهذه العقيدة يحيط السلطة بهالة القدسية التي تجعلها فوق كل نقاش وتعطي المبرر لطاعتها بالنتيجة, لذلك تحرص النظم السياسية على إضفاء هذا الوجه اللين في علاقاتها بمواطنيها وعدم تحسيسهم بالإكراه والجبر في قراراتها الموجهة إليهم بل تجعل مواطنيها يحسون بالواجب في تنفيذ التزاماتهم اتجاهها(هيربرت كلمان).إن دعم هذا الاعتقاد بملائمة السلطة وفعاليتها في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع(ليبست 5)يساهم في الاستقرار وتحقيق شبه إجماع حولها بتعودهم عليها وقبولهم بها. **إذن** الشرعية هي في الأخير علاقة الحاكم بالمحكوم أو السلطة بالمواطن أو الدولة بالمجتمع و على قدر ما تكون هذه العلاقة توافقية وطوعية تكون السلطة شرعية أكثر والعلاقة صحية.

يتجلى هذا الإشكال في موروثنا الثقافي من خلال نموذج "البيعة" المتجسدة بوضع يد المبايع في يد المبايَع له والتعاهد معه على السمع والطاعة في المنشط والمكره. إن شرعية السلطة مبنية على أساس أن الشعب مصدر السلطة وحتى وإن لم تمارس من قبله فإنها يجب أن تنال موافقته. لقد طور الفكر السياسي الغربي آليات لضبط ممارسة الحكم وتنظيم الدولة لتقييد وتفادي الحكم الفردي المطلق الذي طالما عانت منه الشعوب، ومن أهم هذه الأليات هو وضع دستور ينظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم ويحدد صلاحيات مختلف السلطات ويبين الحقوق والواجبات وقبل ذلك يحدد مصدر السلطة وطريقة الوصول إليها، مما يسمح للمواطن بتسهيل مشاركته في الجسم السياسي ومن ثم يستمد صاحب السلطة المنتخب عبر المؤسسات الدستورية شرعيته.

في العالم العربي احتلت إشكالية "الشرعية" مكانة مهيمنة في الفكر والممارسة لدرجة اعتبرت أم الاشكالات التي ارتبطت منذ البداية بوجود دول هذا العالم على هامش مراكز الانتاج واتخاذ القرار العالمي-نتيجة التقسيم العالمي- وتبعيتها لها واعتمادها على الخارج في استقوائها على الداخل وارتبط بعضها الآخر بحروب التحرر من المحتل الأجنبي. أزمات الأمة العربية المتعددة(الاحتلال، الوحدة، التخلف). هذه الأخيرة فتحت الأبواب لنظم الحكم العسكرية (حسني الزعيم في سوريا في 1948، الضباط الأحرار في مصرفي 1952، في العراق عام 1958، اليمن في 1962، الجزائر في 1965، ليبيا في 1969). وكلها ادعت إنها قامت ضد الحكم الفردي والاستبداد والعمالة للخارج ووعدت بالتنمية والنهضة والخروج من التبعية للإمبريالية الخارجية "من الابرة إلى الصاروخ" ! كما وعدت به الثورة الناصرية. وقررت هذه الانظمة الانطلاق في عملية تحديث المجتمع من الفوق عبر حرق المراحل، مستعجلة العمل من خلال التركيز على التصنيع والصناعات التحويلية، وسياسيا عبر أحادية الحزب وتركيز السلطة في يد شخص قوي اعتبر القائد الملهم والمهدي المخلص أو المستبد المستنير بتعبير الأنواريين(5). جرى تهميش القوى والعقول المختلفة مع هذا النهج وصبرت الشعوب لعقود أملا في تحسن الأوضاع وثقة في هذه الانظمة، لكن مع نهاية سبعينيات القرن الماضي وصل مشروع التنمية والتحديث لمداه وبدأت الصعوبات وتعرت الحقيقة مع خيبة الأمل وعجز الوعود والمشاريع عن استيعاب حاجات المجتمع المتزايدة. واجهت السلط الوضع بالقمع المتزايد وكبت الحقوق **الأمر زاد** في درجة الاحتقان مما عمق الهوة بين السلطة والمجتمع أو بين البلد الرسمي والبلد الحقيقي le pays légal et le pays réel. وهذا ما يطرح من جديد قضية الشرعية وأزماتها حيث تواجه(6) صعوبات نابعة من خصوصيات البيئة السياسية العربية المتميزة بجملة من الخصائص:

- مركزية السلطة السياسية حيث تم تركيز السلطة في شخص رئيس الدولة، معتمداً في ذلك على ركائز المؤسسة العسكرية والأمنية والاجهزة القضائية ووسائل الاعلام الجماهيرية، أي كل الوسائل للحفاظ على استقرار هذه السلطة وبقائها لأطول مدة استمراراً لهيمنتها وضماناً لامتيازاتها.

- لقد أدى الحضور الشامل للدولة وتضخم جهازها الاداري واحتكارها الاقتصادي إلى جعل المجتمع عالة عليها وهي في نفس الوقت مستغنية عنه يحتاجها أكثر مما تحتاج إليه. لكن هذا الحضور الشامل في أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية قد يتحول إلى معول هدم إذا عجزت السلطات عن إثبات نجاعة سياساتها ومصداقيتها لمدة طويلة أو تكررت إخفاقاتها عن تحقيق الانجازات الموعودة.

-عدم إمكانية التناوب السياسي السلمي للسلطة السياسية العربية لأنها تطغى عليها الاعتبارات الشخصية والمصلحية(مبدأ وحدانية السلطة التي لا تقبل الاشتراك في المجد بالمصطلح الخلدوني)، وهذا لا يعني بقاء نفس الوجوه لمدة غير محددة لا تنتهي إلا بالموت أو الاطاحة بل قد تُجدد الوجوه لكن ضمن نفس المنطق والتوريث للتنشئة السياسية.

إن عدم قدرة الأنظمة العربية على استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة، خاصة الشباب والمتعلمين منهم، بسبب احتكار لمصادر القوة والثروة وعجز مشاريعها على تلبية مطالب العدد المتزايد لهذه الفئة(أزمة بنيوية) تحدث في فترات التحول والتغيير في البنيان الاجتماعي وتعرض مكانة البنى الاجتماعية التقليدية للتهديد وظهور جماعات جديدة صاعدة تطالب بالمشاركة في الحكم لكن الفئات الحاكمة والتقليدية ترفض لها هذا الحق فتضطر إلى اتخاذ مواقف معادية للسلطة، خاصة مع تفشي اللامساواة والتفاوت وعدم مطابقة النظام القائم للصورة المتكونة في وعي الناس عن النظام الاصلح للحكم.

ساهمت هذه الاعتبارات في تآكل شرعية هذه السلط كحصيلة لفشلها في الحفاظ على الاستقلال الوطني وإخفاقها في التنمية وإرساء نظام حكم ديمقراطي نابع من الشعب ومعبر عن تطلعاته، كما واجهت تهديدات وتحديات خارجية، مما اضطرها إلى إجراء بعض الإصلاحات واتخاذ خطوات تهدئة كأجراء للتنفيس عن الضغط مثل إشراك المعارضة في الانتخابات وفي بعض المشاورات في إطار تداول شكلي على السلطة(7).

ب -المواطنة:

تعد المواطنة مصطلحاً غربياً مستورداً نقل من سياقه التاريخي والاجتماعي إلى سياق آخر مختلف وهو المجال العربي الاسلامي. فهل تمت عملية النقل بنجاح تام دون صعوبات؟ في الغرب كان تعبيراً عن تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية تجسدت في ثورات ديمقراطية برجوازية بدأت في انكلترا وهولندا وفرنسا في ما سمي بعصر الأنوار وانبثاق اللبرالية السياسية مع(هيجل، ماركس توكفيل، غرامشي، وقبلهم هوبس في القرن السابع عشر لوك).

بداية تعني المواطنة ممارسة الحقوق والواجبات وعلى قدم المساواة أمام القانون، أوهي المشاركة العامة في حياة المدينة والوطن على العموم(8). وتستمد شرعيتها من مبدأ سياسي وقانوني هو سيادة الشعب الذي يعني تجمع إرادي لمواطنين أحرار ومتساوين. هي بهذا المعنى عقد اجتماعي اتفاقي قد يتجسد في المشاركة في الانتخابات كحق يمارس فيه المواطن رقابته على التسيير العام والمشاركة في تقرير المصير أو واجب الاهتمام بالمصلحة العامة من خلال العمل الرسمي أو غير الرسمي، وقد يكون هذا العقد غير اتفاقي إذا خرج أحد أطرافه وأخل بمقتضيات العقد عبر مبادرات جماعية مستقلة قد تتجسد في الاحتجاجات الشعبية السلمية أو الانتماء إلى رابطات وجمعيات محلية أو دولية.

فالمواطنة كمفهوم حديث يعكس المكانة الجديدة للإنسان في المجتمعات الحديثة خاصة الغربية منها بعد انتصار التوجه اللبرالي الذي أكد على أولوية الفرد وحقه في رعاية مطالبه في ظل احترام القوانين. هذا التصور الحديث أحدث انشقاقا بين الفضاء العام والفضاء الخاص الذي كانت تتميز به قبل هذه اللحظة المجتمعات الغربية حيث كانت الدولة والفرد والمجتمع كيانا واحدا(أنا الدولة كما قال أحد ملوك فرنسا قبل الثورة). **إن** تمجيد المواطنة الغربية للنزعة الفردية أدى إلى تكريس النفعية والمصلحية، سواء في السلوك العام أو الخاص، على حساب المقتضيات الاجتماعية

والمعايير الأخلاقية وتبني مبدأ التنافس كوسيلة لتحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع، كما أن ارتباط المواطنة بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أدى إلى انحسار بعض الحقوق حتى في موطنها الغربي إثر الأزمات الاقتصادية والسياسية وانتصار منطق السوق على دولة المواطن.

في العالم العربي السياق يختلف، حيث ارتبطت المواطنة في جانب مهم منها بأزمة المشروع السياسي والاجتماعي الذي رافق تأسيس الدولة الوطنية المستقلة، حيث أخذت الدولة على عاتقها عملية التحديث والتنمية من فوق نظرا لظروف موضوعية مرتبطة بالتركة الثقيلة للاحتلال الاجنبي في كثير من الحالات وتبني الكثير من الأنظمة الأحادية الحكم عبر سيطرة الحزب الواحد والجيش على تفاصيل مجريات الحياة الاجتماعية. إن الاحتكار الفوقي جعل المواطنة الوحيدة المعترف بها عمليا ورسميا هي "المواطنة الفوقية"(9)التي تعني اقتصار الاستفادة من مزاياها على القادة والمقربين منهم أو تفسير المواطنة على حسب أمزجة الأنظمة ومصالحها.

أزمة المواطنة العربية تعني أزمة الانتقال من مرتبة الرعية والدهماء والعامة إلى مرتبة المواطن كفاعل نشيط في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا كائن سلبي على هامش التاريخ. المخاض الأليم لهذا الانتقال يعطينا صورة واضحة عن هشاشة العلاقة التي من المفروض أن تكون تعاقدية بين الفرد والدولة لكن الواقع يظهر مأزقها مما عمق الهوة بين البلد الرسمي والبلد الواقعي.

ج -المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني، هو الآخر، مفهوما غربيا نقلناه إلى مجالنا استئناسا به ولجوء لحمايته من تغول وتعسف السلطات السياسية والإدارية، وهي الوظيفة التي كانت وراء ظهوره في أوربا الحديثة كواسطة وهمزة وصل بين المجتمع والدولة متمثلة في وجهها المادي(النظام السياسي) وعلى أنقاض السلطة المطلقة للمؤسسة الكهنوتية على المجتمع. لا يقتصر مجال المجتمع المدني على العمل السياسي فحسب(حماية حقوق المواطنة وتوفير الاستقرار للبلد والمساهمة في الاصلاح السياسي وارساء دولة القانون) بل يمتد إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي حيث يعول عليه في مجال التنمية والتطور الاقتصادي(المشاركة المباشرة أوغير المباشرة للأفراد في الانتاج وخلق الثروة) وتحقيق العدالة الاجتماعية وكشفها لمظاهر التهميش الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي، وكل ذلك لأجل تحقيق الاندماج عبر حضور قوي لأفراد المجتمع يمتن شرعية السلطة السياسية ويخلق الاجماع حولها والفخر بالانتماء إليها والتضحية لأجلها.

في العالم العربي نشهد حاليا حضورا ملحوظا لمنظمات المجتمع المدني في مجال قضايا المرأة والطفولة والبيئة وحقوق الانسان والعمل الخيري والتربوي، غير أن امكاناتها تظل قاصرة في كثير من الاحيان عن تلبية الحاجات الاجتماعية أو التغلب على التهميش الاجتماعي والاقصاء السياسي مما يجعل من تعاون السلطات معها مسألة ملحة. لكن هذه العلاقة النموذجية ظلت غائبة في احيان كثيرة. فغياب الإرادة السياسية لا شراك المواطنين في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى حال

دون قيام تجارب ديمقراطية حقيقية في العالم العربي. هذا التغييب الممنهج راجع لأسباب عدة. قد يرجع لطبيعة السلطة نفسها التي لا تقبل تقاسم السلطة واشتراك المواطنين فيها، كما قد يتوقف على غياب الممارسة الديمقراطية في صفوف المجتمع المدني نفسه وحتى داخل كل منظمة فيه وتباين الرؤى والمصالح بين أفراده. كما يعود أيضا إلى حذر السلطات العامة من المجتمع المدني، حيث تثار شكوك وشبهات حول برنامجه أو ولاءاته غير الوطنية وتوظيفه لصالح منظمات خارجية أو قوى إقليمية ودولية قد تكون مصالحها متناقضة مع مصالح هذه الدولة(ما حدث أثناء وبعد حركات الاحتجاج العربي في 2011 واتهام جمعيات مصرية شبابية بتلقي أموال وتدريب من الخارج وما تلاها من محاكمات خير دليل على ذلك). كما ترجع الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني إلى محاولة توظيفه من قبل النخبة الحاكمة وجعله بوقا للدعاية السياسية ومطية لتمرير أيديولوجيتها وترسيخ هيمنتها على المجتمع عبر أحزاب وجمعيات ونقابات ونوادي صفراء انتهازية لا تظهر في المشهد إلا بالإيعاز أو في مناسبات سياسية مهمة سماها البعض "أعراس السلطة". إن استمرار طبيعة النظام الأبوي للسلطة العربية جعلها لا تتخيل انفصال أحد أبنائها عنها مما يزيد من صعوبات انفصال المجتمع عن الدولة، لكن التغيرات السريعة الحاصلة على مستوى المجتمع مع انتشار التعليم وخروج جيش من حملة الشهادات الجامعية كل سنة واصطدامهم بواقع مخيب للآمال خصوصا في ظل فشل مشاريع التنمية العربية، أو حتى على المستوى الدولي، غيرت كثيرا من القواعد وفرضت على الدول الاستماع لمجتمعها وطلب مساعدته وتمتين العقد الوطني الذي هو اسمنت اجتماعي يمنع تفكك الدولة في ظل مشاريع تفكيك الدولة الوطنية خصوصا في المنطقة العربية التي تشكل واحدة من ساحات الرهانات الدولية.

د -الديمقراطية:

غدت الديمقراطية همّا سياسيا وثقافيا يشغل الجميع حاكمهم ومحكومهم ويغذي الصراعات السياسية حول تقاسم السلطة بين المجتمع والدولة أو حول علاقات السلطة بما تعنيه من هيمنة واحتكار للقوة وللثروة التي تعطي لمالكها الجاه والنفوذ المحببين للجميع. فالمُلك منصب شريف ملذوذ للنفس لاحتوائه على جميع الملذات النفسية والشهوات البدنية بالمصطلح الخلدوني. بدأت الديمقراطية عند اليونان مؤسسة سياسية يمارس الشعب سيادته بواسطتها ثم تطورت في ما بعد إلى ديمقراطية اجتماعية واقتصادية في أوربا الحديثة إثر التحولات الكبيرة التي طرأت عليها، ومن بينها انتصار التوجه الليبرالي وما كرسه من حماية الحقوق والحريات الأساسية التي قامت ثورات ودول ودساتير تحميها وتنظمها وإعادة السيادة للأمة في تقرير مصيرها بعدما صادرها الملوك والأباطرة، ولم يعد المجال مسموحا لظهور دكتاتوريات أو سلطات فردية مطلقة، إنه زمن المؤسسات الدستورية ودولة القانون وانفصال شخصية الحاكم عن الدولة والموظف عن المنصب .الكل في خدمة المرفق العام. في ظروف كهذه يحس الفرد بمكانته وقيمته فيبدع ويجتهد وينتقد دون خوف على حياته أو حريته أو ماله.

في العالم العربي لم تتوقف المطالبة بالإصلاح السياسي منذ عصر النهضة في القرن التاسع عشر لاعتبار النهضويين ان مسألة إصلاح الدولة هي أم المسائل التي يتوقف عليها الخروج من التخلف والانحطاط وتحقيق الديمقراطية التي تصورها المثقفون العرب في صورتها الغربية:

تعددية، حريات عامة، المشاركة والتداول على السلطة. لكن هزائم العرب خاصة العسكرية منها واحتلال أجزاء من أراضيهم من قبل العدو الخارجي وفشل الحياة الحزبية والنيابية في تحقيق الأهداف جعلتهم يؤمنون بالمهدي المنتظر ويحنون إلى ظهور قائد ملهم او قيادة عادلة يكون على يديها الخلاص(المستبد العادل أو المستبد المستنير(10) هي مفارقة. هذا التمثل جعل العرب قاصرين والأمة مستعصية على التحول الديمقراطي. واجهت الديمقراطية وتواجه صعوبات وأزمات في المجتمعات العربية من أسباب ذلك:

إن الدولة العربية المستقلة شيدت على نموذج الدولة الغربية، وريثة الحداثة السياسية وقيم عصر الأنوار ومبادئ الديمقراطية والشورى الاجتماعية، لكنها لم تلتزم بهذا النموذج حيث شخصنة السلطة والتوريث السياسي من قبل قيادات حليفة للغرب فشلت في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وانجاز التقدم العلمي المطلوب للخروج من التبعية واستكمال الاستقلال السياسي مما زاد من القطيعة بين هذه الدولة ومجتمعاتها، فارتفع التذمر الشعبي منها وزاد القمع بسبب اعتماد هذه الدولة على الخارج أكثر من اعتمادها على مجتمعاتها. من شروط نجاح الديمقراطية الغربية هو وجود نمو اقتصادي وتقدم اجتماعي يسهل وجود مجتمع مدني متطور ومنتج لا يكون عالة على الدولة ويسهل للدولة إنجاز مشاريعها وخططها. هذا الاتفاق يسهل آداء الأدوار والتداول السلمي على السلطة. غياب مجتمع مدني حقيقي عائق من عوائق الديمقراطية.

الشغل الشاغل للسلطة السياسية العربية هو الأمن الداخلي وقضايا الإرهاب والمؤامرة الخارجية والتنافس على كسب ود الدول الغربية الفاعلة على المسرح الدولي والترتيب للبقاء في السلطة عبر تغيير الدساتير والقوانين والامتلاك الكامل للدولة وللمجتمع في حاضره ومستقبله، يضاف لذلك غياب مبدأ التناوب على السلطة

إن الإصلاح شرط مسبق لنجاح الديمقراطية. يبدأ الإصلاح ببناء وعي الأمة وتحضيرها وإصلاح الإنسان العربي وانتشاله من حالة الاغتراب السياسي والثقافي التي يعيشها (السلبية والعجز والتنكر لهويته) واعادة الاعتبار له من خلال تعزيز حقوق المواطنة وثورة على العادات والأفكار والعقل الجمعي للمجتمع.

- فصل اللبرالية الاقتصادية عن اللبرالية السياسية(11). فمن المفارقات أن قبول هذه الدول بالانفتاح الاقتصادي والسوق الحر لم يترافق مع اتساع الحريات العامة وظهور طبقة متوسطة مستقرة وسوق عمل نشيط ومستوى مقبول من النمو الاقتصادي، كما فتحت المنافسة في بعض الاحيان للمتعاملين الاقتصاديين في المجال التجاري وأقفلت الأبواب في وجوه الشركاء السياسيين في المنافسة السياسية رغم أن السياسة مجال عام يشترك فيه الجميع.

أخيرا يثير البعض معطى أنثروبولوجياً يتمثل في القبول الطوعي للعرب للاستبداد وللمستبدين، فهم، حسب هذا التصور، أمة مروضة سهلة الاستئناس والانقياد، ربما هذا يتفق مع الصورة التي كونها الغربيون ورددها بعض المثقفين العرب عن الاستبداد الشرقي وتناسوا أو تحاشوا ذكر الاستبداد الغربي الذي كان في وقت ما أشد وحشية وشراسة من غيره. هل هي عقدة

الدونية؟ أم الإثنومركزية الأوربية التي جاءت تبشر بحضارة الأسياد البيض؟ هل فعلا نحن أمة مستعصية على الديمقراطية؟ ألا تذكرنا الحشود التي انتفضت في 2011 ضد أصنام سياسية عمرت لعقود ولم يكن يدور بخلدها أنه سيأتي يوم يخرج من اصلابها من يطيح بها، بأن الاستثناء ممكن والثابت قد يرتد متحولاً؟

3 - خلاصة:

ما ذكرناه من إشكالات دولتية تسببت فيه خصوصا الأنظمة السياسية في جزء كبير منها مما جعل الناس يمتعضون من الحكام لا من دولتهم ومن السياسة وليس من انتمائهم الترابي والهوياتي. إن أزمة شرعية هذه النظم وفشلها في مشروعها التنموي مست في العمق ولاء المواطنين السياسي وتباينت ردود أفعالهم اتجاهها من الخروج عليها أو الخروج منها(أحيانا بطريقة مأسوية عبر قوارب الموت)، يحدث ذلك في غياب دولة موازية التي تسمى الآن مجتمع مدني وقديما بالمجتمع التقليدي الذي كان يوفر الحماية والتعاضد والتضامن وتآكلت هياكله بفعل الظاهرة الاستعمارية وبفعل التغيرات التي حدثت على هذه المجتمعات مما جعل الناس يتوقعون من الدولة الجديدة ان تكون مركز إدماج وتنمية وأن تنجز لحسابهم ما حرمهم منهم الاستعمار. قبلت الأنظمة العربية هذا الرهان الخطير(بناء الدولة وتحقيق تنمية شاملة) لإتمام الاستقلال السياسي في ظل تحمس الجميع وانخراطهم وقبولهم التضحيات وقررت التحديث من الفوق أو ما سمي بدولنة المجتمعétatisation de la société(12). وبعد عقود ظهرت محدودية هذا المشروع وخاب الظن فيه ولم تعد الشعارات تغني عن الواقع الصعب والتفاوت الاجتماعي بين غالبية الشعب المطحون وطبقة من الأثرياء الجدد الذين ظهرت عليهم آثار النعمة فجأة ليس بجهدهم وكفاءتهم بل بقربهم من دوائر السلطة وباستعمالهم لطرق غير مشروعة مما زاد من مشاعر اليأس والحرمان لدى فئات واسعة من المواطنين. الاشكالات السالفة الذكر ليست قدرا محتوما بل يمكن الخروج منها إذا توفرت النية الصادقة والوعي بضرورة الاصلاح والتغيير بدءا من الاصلاح السياسي التدريجي، لأنه ليس من السهل تغيير عقليات وقيم ترسبت عبر عقود. فالمعضلة قبل كل شيء معضلة سياسية بدأت بأزمة **الشرعية** لتلقي بظلالها على بقية المعضلات والمستويات. فلن ينجح أي مشروع وأية نهضة بدون موافقة الناس عليها. فالثورة تبدأ من النفوس وعلى النفوس قبل أن تشتغل على القوانين فلا يمكن تغيير مجتمع عبر مرسوم**(ميشال كروزييه).**تحديث الدولة ليس غاية في ذاته بل لابد ان يرتبط ارتباطا وثيقا بمجتمعها المدني وأن تكون مرجعيتها حقوق الانسان قبل كل شيء.

Résumé : L’état arabe contemporaine est il otage des problématiques suscité Comme l’état occidentale est né au détriment des crises.les arabes peuvent instaurer un état nouveau sain.la tache n’est pas facile mais possible s il y aura une volonté politique et sociale autenthique.l instauration et la construction d un état moderne puissant qui ne disparait pas par la disparition de ses dirigeants(le président

Boumediene) exige l'émaillage des efforts et les sacrifices et un travail illuminé et avant tout mettre un projet que tout le monde y croit.la reforme de l'état commence par la reforme de ses institutions et ses appareils et surtout et avant tout la reforme de l homme et sa sensibilisation et l'amélioration de son existence et prendre en considération sa dignité et ses droits pour qu'il soit le premier défenseur de cet état parce il l'approprie.

Abstract: The contemporary Arab state is hostage of the aforementioned issues ,As the Western state is born at the detriment of the crises. The Arabs can establish a new healthy state. The task is not easy but possible if there is a political and social will autenthique.l establishment and construction of a powerful modern state that would not disappear by the disappearance of its leaders (the president Boumediene) requires the mingling of the efforts and the sacrifices and an illuminated work and before all to put a project that everyone believes it. the reform of the state begins with the reform of its institutions and its apparatuses and above all, above all, the reformation of man and his sensibility and improvement of his life, and to take into consideration his dignity and his rights so that he may be the first defender of this state because he wins it.

الهوامش:

(1)خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية-تجربة الجزائر-مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت .لبنان.ط1.فبراير2003.ص11

(2) أومليل علي: الإصلاحية العربية والدولة الوطنية. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.ط.2.2005.ص100

(3)أومليل علي: المرجع السابق. ص187

(4) خميس حزام والي: مرجع سابق.ص20

(5)خميس حزام والي: مرجع سابق ص25

(6)الهرماسي عبد الباقي محمد: المجتمع والدولة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ط3.أوت1999.ص134

(7) سيدي محمد ولد يب: الدولة وإشكالية المواطنة. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.ط1 .2012.ص153

(8) سيدي محمد ولد يب: مرجع سابق ص15

(9) سيدي محمد ولد يب: مرجع سابق ص16

(10)أومليل علي: المرجع السابق ص196

(11)سيدي محمد ولد يب: مرجع سابق ص177

(12)الهرماسي عبد الباقي محمد: مرجع سابق ص127